

**Tikrit Journal of Administrative
And Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**The impact of bank savings and domestic credit on GDP (for
selected countries for the period (2004-2018))**

Assistant Lecturer: Salam Hashim Mohammed Helou
The General Directorate of Education of Muthanna
The Iraqi Ministry of Education
almosawisalam10@gmail.com

Abstract

The research focused on showing the impact of both domestic credit and savings on the gross domestic product for the period 2004-2018 (Iraq, the United States of America, Hong Kong). Three countries were chosen, Iraq because it is a very weak country in terms of the banking system, and the United States as it has a gross domestic product first in the world, while Hong Kong is the first in the world in terms of domestic credit. The standard applied procedure was carried out using the eviws9 program, and a self-regression test was conducted. The study found the percentage of the impact of domestic credit and savings on the domestic product (47% in the United States, 45% in Hong Kong, 49% in Iraq), and despite the availability of savings in large values Very much in the United States, but domestic credit was not in proportion to the existing savings. The study recommends the need to reconsider the banking system by those in charge of the Iraqi banking system. Hong Kong must take all necessary precautions for any emergency that occurs that causes the abandonment of foreign companies, and consequently, local credit will be affected in particular and the local economy in general because capital is cowardly and looks for opportunities available in every country to help it. The study also recommends investing savings in the United States of America more in domestic credit and thus in investments that increase GDP.

Keywords: Bank savings, domestic credit, gross domestic product.

**أثر الادخار المصرفي والائتمان المحلي على الناتج المحلي الإجمالي
(لبلدان مختارة للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٨)**

م.م. سلام هاشم محمد حلوة
المديرة العامة لتربية المثني
وزارة التربية

المستخلص

ركزة البحث الى بيان أثر كل من الائتمان المحلي والادخار في الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2004-2018 (العراق، الولايات المتحدة الامريكية، هونغ كونغ)، وتم اختيار ثلاث بلدان، العراق لأنه بلد ضعيف جدا من حيث النظام المصرفي، وامريكا كونها ذات ناتج محلي اجمالي الاول عالمياً، اما هونغ كونغ كونها الاول عالمياً من حيث الائتمان المحلي. تم الاجراء التطبيقي

القياسي باستعمال برنامج eviews9، واجراء اختبار الانحدار الذاتي، وتوصلت الدراسة الى نسبة أثر الائتمان المحلي والادخار على الناتج المحلي (47% في الولايات المتحدة، 45% في هونغ كونغ، 49% في العراق)، وعلى الرغم من توفر الادخار بقيم كبيرة جداً في الولايات المتحدة الا ان الائتمان المحلي لم يكون بنسبة ما موجود من الادخار. وتوصي الدراسة الى ضرورة اعادة النظر في النظام المصرفي من قبل القائمين على النظام المصرفي العراقي، وكما يتوجب على هونغ كونغ اتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لأي طارئ يحدث بسبب بهجران الشركات الاجنبية بالتالي سيتأثر الائتمان المحلي بشكل خاص والاقتصاد المحلي بشكل عام لان راس المال جبان ويبحث عن الفرص المتاحة بكل بلد يساعده على ذلك، كما توصي الدراسة باستثمار الادخار في الولايات المتحدة الامريكية بشكل أكبر في الائتمان المحلي وبالتالي في الاستثمارات التي تزيد من الناتج المحلي الاجمالي.

الكلمات المفتاحية: الادخار المصرفي، الائتمان المحلي الناتج المحلي الاجمالي.

المقدمة

أدت التغيرات والتطورات الحالية والمستقبلية التي لحقت ببيئة الأنشطة الاقتصادية الى تغيير النظرة التقليدية لطبيعة العلاقة بين الموارد التمويلية والأنشطة الاقتصادية، وكان على القائمين على السياسة الاقتصادية في البلد يعي تماماً هذه التطورات والتي تحتم استعمال المناهج والأساليب بهدف زيادة كفاءة استعمال الموارد المالية في زيادة الأنشطة الانتاجية، لان جل المتغيرات الاقتصادية تتأثر وتؤثر في هذه الموارد المالية، كذلك التوجه باتجاه سلوك الافراد من حيث دفع في الفوائض المالية في أنشطة استثمارية تساعد على دفع عجلة الاقتصاد باتجاه النمو الاقتصادي وهذا ما تعاملت في البلدان المتقدمة، اما البلدان النامية بدأت في التوجه بهذا الاتجاه ودفع النشاط الاقتصادي الى النمو، الذي يتطلب مؤسسات مالية متطورة وتمتلك أدوات مالية تساعد على تغيير سلوك الافراد في الاتجاه الذي يساعد على تنمية الاقتصاد من جهة وتنمية المؤسسات المالية من جهة أخرى فضلا عن زيادة دخل الفرد.

مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث على التساؤلات الآتية:

١. هل للادخار المصرفي والائتمان مساهمة فاعلة في الناتج المحلي الإجمالي العراقي.
٢. هل هناك أثر للادخار المصرفي والائتمان المحلي أثر على الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الامريكية
٣. هل هناك أثر لكل من الادخار المصرفي والائتمان المحلي على الناتج المحلي الإجمالي في هونغ كونغ.

أهمية البحث: تتبين أهمية الدراسة في الدور الرئيس لكل من الائتمان المحلي والادخار المحلي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة لكون هذه المتغيرات تساعد على توفير السيولة اللازمة المساهمة في رفع قدرة الإنتاج الأنشطة الاقتصادية لناتج المحلي الإجمالي.

اهداف البحث: يركز البحث على التالي:

١. التعرف على الادبيات النظرية لكل متغيرات الدراسة (الائتمان المحلي والادخار المصرفي والناتج المحلي الإجمالي).
٢. التعرف على الجانب العملي لأثر كل من الائتمان المحلي والادخار المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي للبلدان عينة الدراسة.

فرضية البحث: تتمحور فرضية البحث في الآتي:

١. لم يكن للائتمان المصرفي والائتمان المحلي مساهمة فاعلة في زيادة الإنتاج للأنشطة الناتج المحلي في العراق.
٢. هناك مساهمة فعالة للائتمان المصرفي والمحلي وفي زيادة الناتج المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية.
٣. زيادة الائتمان المصرفي والمحلي ساعد على زيادة الناتج المحلي الإجمالي في هونغ كونغ.

المبحث الأول: الإطار النظري لمتغيرات البحث

١. **الائتمان المحلي:** يعد الائتمان المحلي محركاً لعملية التنمية في القطاعات التجارية والاقتصادية، فزيادة حجم الائتمان يساهم بشكل أساسي في تطوير السوق المحلي وتنفيذ المشاريع الإنتاجية (Maitah, 2012)، كما يعد الائتمان المحلي من أكثر وأفضل المجالات ربحية للمصارف التجارية، ومن أكثر الأدوات تأثيراً وحساسية في النشاط الاقتصادي، كونه يوفر التمويل اللازم للمشاريع الاقتصادية (Borio et al., 2011: 4) وحدد البنك الدولي عناصر الائتمان في كل من الأوراق المالية والمقبوضات والقروض والتسهيلات التجارية المتاحة للقطاع الخاص مقابل ضمانات للعملية التسديد. يمكن أن نعرف الائتمان المحلي هو الثقة التي يمنحها المصرف التجاري لعملائه، بمنحهم مبلغاً من المال يستخدم في مجالات محددة وبفترة زمنية محددة، بشرط التزام العملاء وباسترجاع المبلغ كاملاً مع الفوائد المتفق عليها خلال موعد السداد (الجزاوي، ٢٠١٠: ١٢)، إذ يمثل فعالية مصرفية غاية في الأهمية ومن أفضل المجالات ربحية للمصارف التجارية، فضلاً عن كونه الأداة الاقتصادية الأكثر حساسية وتأثيراً في النشاط الاقتصادي، إذ يتم من خلاله التحكم في مجمل المتغيرات النقدية ذات التأثير المباشر في الاقتصاد، فالائتمان المحلي في الوقت الذي يوفر فيه الربحية للبنوك التجارية، فإنه يؤمن التمويل اللازم لقيام المشاريع الاقتصادية، وما يترتب عليه من دعم لعملية التنمية الاقتصادية، لذا فإن حجم الائتمان المحلي ينبغي أن يرتبط وبشكل حاسم ومفصلي بإمكانيات التوسع في مختلف القطاعات الاقتصادية (الصناعية، الزراعية وفي قطاع الخدمات والقطاع التجاري) (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٠). ويعرف الائتمان المحلي على أنه الثقة التي يوليها المصرف (لعملائه) طبيعيين/ معنويين، بأن يمنحهم مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال مدة زمنية محددة، على أن يلتزموا باسترجاع المبلغ مبلغاً كاملاً مع الفوائد المترتبة عليه في موعد السداد (ارضي، ٢٠١٨: ٣٩٧).
٢. **الادخار المصرفي:** الادخار هو كلمة قياسية يستعملها الأشخاص وفق الخطة اليومية التي تنظم أمورهم المالية للادخار الاموال الفائضة عن حاجتهم الشخصية في مجالات الادخار المتوفرة. هذا وعرف الادخار على أنه استعمال الاموال عندما لا ينفق المرء كامل دخله المكتسب خلال فترة معينة، إذ بمجرد ترك جزء من الاموال المكتسبة اليوم لاستعمالها في المستقبل، سيكون هناك امان لهم في المستقبل. كما عرف الباحثين الادخار هو نتيجة الإدارة الحذر من الاستهلاك الحالي المفرط وترك شيء من النقود للاستعمال المستقبلي، يتأثر الادخار بسلوك الاستهلاك العائلي إلى حد كبير كـ بعض المجالات التي يرغبون إنفاق دخلهم، كما يعتمد الاختيار مجال الاستهلاك المتعمد بمراعاة الهدف النهائي لمعالجة القضايا المستقبلية على مكونات مختلفة. ان الهم في الادخار هو توفر الثقافة تنظيم امورهم المالية الكاملة الأفراد المجتمع، من خلال تحديد الانفاق على الاحتياجات الاساسية والابتعاد عن البذخ والاكتناز (Tandoh, 2015: 1,2).

٣. الناتج المحلي الإجمالي: يمثل مجموعة قيمة الإنتاج من السلع والخدمات مستبعاً قيمة الاستهلاك الوسيط من المستلزمات السلعية والخدمية وبهذا هو يشمل مجموع القيم المضافة الاجمالية المتحققة في الأنشطة الاقتصادية داخل الحدود الإقليمية للبلد وبمساهمة عوامل الإنتاج الوطنية والغير وطنية (الحسناوي، ٢٠٠٧: ١٨٨) ويعرف بأنه القيمة النهائية من السلع الاستهلاكية والاستثمارية القابلة للقياس النقدي خلال فترة زمنية معينة (Vasudevan, 2007: 10) وهو مجموعة القيمة الدولارية لكل من عناصر الاستهلاك واجمالي الاستثمار ومشتريات الحكومة من السلع والخدمات وصافي الصادرات خلال عام (سامولسون، ٢٠٠٦، ٤٥١) ويعد الناتج المحلي الإجمالي من اهم واوسع المقاييس الشاملة لقياس مستوى النمو الاقتصادي للبلد وتحديد حالة الاقتصاد اذا كان يعيش حالة (انكماش او توسع او ثمة ركود او تضخم) (علي، ٢١) ويعرف النمو الاقتصادي هو زيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي، وبالتالي يمكننا أن نقدر أن النمو الاقتصادي هو عملية زيادة حجم الاقتصادات المحلية، ومؤشرات الاقتصاد الكلي، وخاصة الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد يكون في تزايد مستمر. هذا ويمكن أن يكون النمو الاقتصادي: إيجابي، صفر، سلبي. فالنمو الاقتصادي الايجابي عندما يكون متوسط نمو المؤشرات الكلية خلال السنة أعلى من متوسط نمو السكان، اما عندما يكون متوسط نمو مؤشرات الاقتصاد الكلي، ولا سيما الناتج المحلي الإجمالي، مساوياً لنمو النمو السكاني هذا النمو الاقتصادي الصفري، في حين يظهر النمو الاقتصادي السلبي عندما تكون النمو السكاني أعلى من مؤشرات الاقتصاد الكلي. (HALLER, 2012: 66-70). وقد أشار كينز في نمودجه الى الامكانية ان تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي بمستويات أعلى. اما نموذج النمو النيوكلاسيكي يرى بأن السياسة المالية الحكومية لا تؤثر على نمو الناتج المحلي. ويمكن ان يعتمد على العمل في تكوين أرضية جديدة في تأثير (الإنفاق الحكومي) على النمو الاقتصادي. وتمشيا مع هذا، أن النشاط الحكومي يؤثر على اتجاه النمو الاقتصادي. وبالمثل، فان نماذج النمو الداخلي، تعد السياسة المالية بالغة الأهمية في التنبؤ باتجاهات النمو الاقتصادي في المستقبل (Usman, 2010: 3). والتفريق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يمكن تعريفها بأنها تحتاج الى فترة زمنية اطول، تتكون من سلسلة من التغييرات الهيكلية، وتحقق من خلال زيادة المشاركة في القدرة الإنتاجية للإنتاج الصناعي. (Mladen, 2015: 55-56)

المبحث الثاني تحليل العملي

١-١. العراقي: يعاني الاقتصاد العالمي من مشاكل كثيرة، نتيجة الحروب التي عاشها الاقتصاد العراقي والحصار الاقتصادي، وسوء ادارة الاموال الناتجة من بيع النفط بأسعار عالية وكما في الجدول (١):

الجدول (١): يبين الائتمان المحلي والادخار والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة

(2018-2004)

السنوات	الائتمان العراق المحلي (مليار دينار)	الادخار(مليار) دينار	الناتج المحلي الإجمالي(مليار) دينار
2004	2328030	3396680	53235358
2005	677570	37109213	73533598
2006	3809810	45713206	95587954
2007	7790870	49021430	111455813

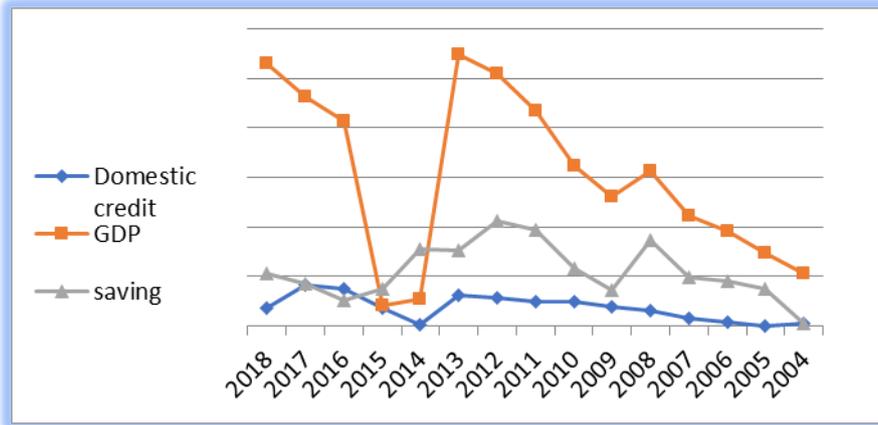
السنوات	الاتئمان العراق المحلي (مليار دينار)	الادخار (مليار) دينار	الناتج المحلي الإجمالي (مليار) دينار
2008	16005800	86688385	157026061
2009	20041000	36152386	130643200
2010	24694100	58305894	162064565
2011	25281200	97547458	217327107
2012	28138100	106340439	254225490
2013	30614700	76608943	273587529
2014	933119	77381958	27360000
2015	18325333	38053928	20720000
2016	37742048	26430017	206706949
2017	40982753	43070137	231049144
2018	18517824	53211532	265037508

المصدر: مجموعة البنك الدولي [/https://data.albankaldawli.org](https://data.albankaldawli.org)

من خلال الجدول (١) يتبين الاتي:

١. ان الائتئمان المحلي في العراق منخفض جدا على الرغم من اتخاذه منحى تصاعدي، اذ حقق في عام 2004 (2328030) مليار دينار عراقي واستمرت في الزيادة حتى عام 2018 (18517824) مليار دينار عراقي باستثناء عامين 2014 و2005، وهذا نتج عن سيطرة المصارف الحكومية كونها تملك تسعين بالمئة من التعاملات المالية المحلية بسبب رؤوس اموالها الكبيرة، وعدم قدرة المصارف الخاصة من منافستها، والعمل على جذب الزبائن في الايداع وتقديم القروض لهم، مما حد من الائتئمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص، الامر الذي زادة من المشاكل التي يعانيتها الاقتصاد العراقي واصبحت المصارف التجارية عبي على الاقتصاد وفقدان مهامها، على الرغم ان بعد عام 2004 كان هناك اتجاه نحو دعم اقتصاد السوق الحر، من خلال تقديم الائتئمان لمساعدة السوق على الانتاج والتحسين عما كان عليه في السابق كون الائتئمان المحلي ينص على انه اطار للتنظيم التسهيلات المصرفية نحو المجالات الاستثمارية.
٢. يلعب الادخار دوراً رئيساً في زيادة الانتاج والاستثمارات وتقليل الاستهلاك والبطالة وتقليل شيوع التعامل النقدي بالتالي سيزداد النمو الاقتصادي، في العراق فان الادخار محدود جداً، اذ نلاحظ اتخذ مسار تصاعدي سيما من عام 2004 (3396680) مليار دينار حتى عام 2012 (106340439) مليار دينار، ثم عاد بعد ذلك الى الانخفاض والتذبذب حتى استقر في عام 2018 عند (53211532) مليار دينار عراقي، فالانخفاض في الادخار في العراق ناتج عن عوامل جما، منها ضعف الثقافة المصرفية لدى الجمهور بتفضيل شيوع التعامل النقدي وانخفاض دخل الفرد وضعف الثقة الجمهور في المصارف فضلا عن عدم توجه المصارف نحو تشجيع الزبون للادخار، اي ان المصارف تعمل بنظام متخلف غير هادف الى الانتاج، وان ارباحها تعتمد على بيع الدولار، كل هذا واكثر ساعد على ضعف الادخار مما اثر ذلك على تقديم الائتئمان بشكل خاص وعلى الناتج المحلي الاجمالي بشكل عام.
٣. ان الناتج المحلي الاجمالي في العراق اتخذ مساراً تصاعدياً كونه بقاء بقيمة (53.235) مليار دينار عام 2004 واستمر في الارتفاع حتى حقق (265037) مليار دينار في عام 2018، يتبين من هذا

ان الناتج المحلي لم يكن متنوعاً بشكل كافي لزيادته أذ يعتمد على قطاعات رئيسة منها النفط بتشكيله نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي، أذ نجد زيادة الناتج المحلي بشكل كبير بين سنة واخرى بسبب ارتفاع اسعار النفط وزيادة الصادرات النفطية اي انه يخضع للسياسات تنافسية خارجية وهذا يمكن ملاحظته في الشكل اعلاه عند انخفاض اسعار النفط العالمية في عام 2014 تناقصت الناتج المحلي الاجمالي، فضلا عن مساهمة الصناعة والزراعة بشكل ضعيف اما بقية القطاعات فنسبة مساهمتها ضئيلة جداً، فضلا عن التغيرات التي مر بها الاقتصاد العراقي سيما بعد 2004، استغلال جزء بسيط من الموارد الطبيعية والبشرية والمالية المتوفرة في العراق، كطاقات البشرية والراضي الزراعية والمعامل المتوفرة والتي لو تم استغلالها بشكل كامل لحقق الناتج المحلي مستويات مرتفعة بشكل اكبر من الحالي الا ان الفساد وعدم استغلال ما متوفر من مصانع وراضي زراعية الخ... جعلت من الناتج المحلي باقل ما يمكن. وكما في الشكل (١):



الشكل (١): الائتمان المحلي والادخار والناتج المحلي الاجمالي العراقي للفترة 2004-2018

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

١-٢. الولايات المتحدة الامريكية: يعد اقتصادها من اقوى اقتصادات العالم، وعملتها العمالة الاكثر استعمالاً وطلباً والناتج المحلي الاجمالي الاكبر عالمياً ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول (٢):

الجدول (٢): يبين الائتمان المحلي والادخار والناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة

الامريكية للفترة 2004-2018

السنوات	الائتمان المحلي الولايات المتحدة (ترليون دولار)	الادخار (ترليون دولار)	الناتج المحلي الإجمالي (ترليون دولار)
2004	2,173	10,959	12,213
2005	2,374	11,972	13,036
2006	2,668	13,046	13,814
2007	2,547	14,258	14,451
2008	2,253	14,995	14,712
2009	2,021	14,904	14,448
2010	2,326	14,611	14,992
2011	2,572	15,496	15,542

السنوات	الائتمان المحلي الولايات المتحدة (ترليون دولار)	الادخار (ترليون دولار)	الناتج المحلي الإجمالي (ترليون دولار)
2012	3,050	16,046	16,197
2013	3,233	17,394	16,784
2014	3,575	18,412	17,521
2015	3,690	18,961	18,219
2016	3,501	19,890	18,707
2017	3,645	20,815	19,485
2018	3,817	21,099	20,544

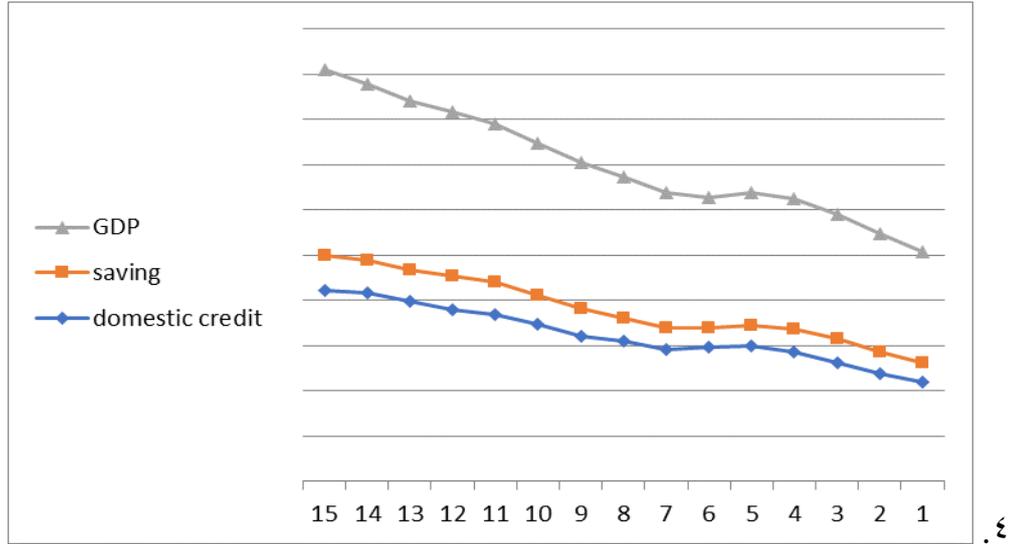
المصدر: مجموعة البنك الدولي [/https://data.albankaldawli.org](https://data.albankaldawli.org)

من خلال الجدول (٢) يتبين الآتي:

١. ان الائتمان المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية اتخذ مسار تصاعدياً، اذ حق في عام 2004 (2,173) ترليون دولار واستمر في الارتفاع حتى حقق عام 2018 (3,817) ترليون دولار هذا الارتفاع كان نتيجة سياسات ناجحة للولايات المتحدة في دعم القطاع الخاص بتوفير التمويل للام الاستثمار وزيادة عجلة النمو الاقتصادي، فقد اشار (TheGlobalEconomy.com) الى ان الائتمان المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية احتل المرتبة الثانية بعد هونغ كونغ كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي فيما احتلت اليابان المرتبة الرابعة في حين احتل العراق فقد احتل المرتبة 158 من اصل 163 في عام 2017، وهذا يبين حجم وقوة مساهمة المصارف التجارية في تقديمها التسهيلات الائتمانية نحو الاستثمارات في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية الذي سيساعد على زيادة التنمية الاقتصادي.

٢. ان الادخار في بيانات الجدول اعلاه قد اتخذ مسار تصاعدياً وبقيم كبيرة جدا فقد حقق في عام 2004 (10,959) ترليون دولار واستمر في الارتفاع حتى حقق في عام 2018 (21,099) ترليون دينار، جاء هذا نتيجة السياسات المعمول بها في الولايات المتحدة التي تجعل من شيوع التعامل النقدي مستحيل بتوجه المصارف نحو جذب الافراد بالتالي سيقل الاستهلاك الافراد وتوجيه الاموال الفائضة عن حاجة الفرد نحو الادخار وزيادة الاستثمارات ودعم القطاع الخاص بالتالي سيزداد النمو الاقتصادي، فضلا عن الثقة الكبيرة في المصارف التجارية الأمريكية من قبل الجمهور وارتفاع دخل الافراد تساعده على استثمار الاموال الفائضة عن حاجته في الادخار.

٣. تصدر الناتج المحلي للولايات المتحدة دول العالم من حيث اقوى وأكبر ناتج محلي اجمالي في حين جاء العراق في المرتبة 48 من أصل 184، وفق (TheGlobalEconomy.com) عام 2018 يعود تصدر الولايات المتحدة الى تنوع مصادر الناتج وقوة اقتصادها الذي بنموه او ركوده ستتأثر بقية الاقتصادات العالمية لما له من دور وارتباط مع بقية البلدان العالمية، أذ أكد فريدمان في كتابه (المائة سنة) المقبلة بان اقتصاد امريكا سيهيمن على الاقتصادات العالمية خلال المئة عام القادمة. (George Friedman, 2009) وكما في الشكل (٢):



الشكل (٢): الائتمان المحلي والادخار والنتائج المحلي الاجمالي للفترة 2004-2018

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه.

٣-١. هونغ كونغ: يعد اقتصادها من الاقتصادات عالية التطور والتقدم، ومكان امن وجاذب للشركات الاجنبية العالمية. ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول الاتي:

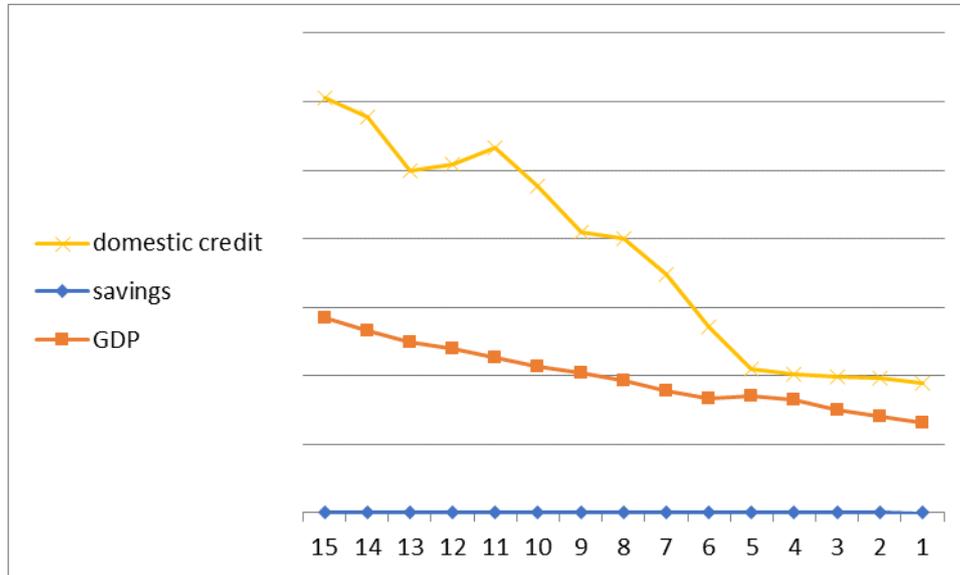
الجدول (٣): يبين الادخار والائتمان المحلي والنتائج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2018)

السنوات	الادخار (ترليون دولار)	الائتمان المحلي (ترليون دولار)	النتائج المحلي (ترليون دولار)
2004	0.425	1,894	1,316
2005	0.465	1,973	1,412
2006	0.525	1,984	1,503
2007	0.568	2,025	1,650
2008	0.615	2,088	1,707
2009	0.526	2,722	1,659
2010	0.548	3,470	1,776
2011	0.574	4,006	1,934
2012	0.545	4,096	2,037
2013*	0.546	4,759	2,138
2014*	0.569	5,333	2,260
2015*	0.596	5,081	2,398
2016*	0.634	4,998	2,490
2017*	0.71	5,781	2,662
2018*	0.739	6,049	2,842

المصدر: مجموعة البنك الدولي [/https://data.albankaldawli.org](https://data.albankaldawli.org)

من الجدول (٣) يتبين الآتي:

١. ان الادخار اتخذ مسار تصاعدي بدأ في عام 2004 (425) مليار دولار هونغ كونغ، واستمر في الزيادة حتى عام 2018 (739) مليار دولار هونغ كونغ، هذا الزيادة في الادخار بسبب الدخل المرتفع للأفراد وانخفاض الضرائب والثقافة المصرفية الشائعة بين الافراد فضلاً عن النظام المصرفي الرصين الذي يعمل في هونغ كونغ، اما الائتمان المحلي فقد حقق قيم كبيرة جداً لان الائتمان المحلي لا يعتمد على سيولة المصارف من الودائع وانما على ما تقدمه شركات الاخرى من التمويل ولان هونغ كونغ من اكثر البلدان ملائم للعمل للشركات من كافة الجوانب الامنية والتنظيمات والادوات المالية المتوفرة والمعتمدة على التجارة الدولية والاكثر البلدان، هذا وان نسبة الائتمان المحلي من الناتج المحلي الاجمالي بالمرتبة الاولى عالمياً وفق موقع وفق (TheGlobalEconomy.com) لعام 2017 متفوقاً على الولايات المتحدة الامريكية.
٢. الناتج المحلي الاجمالي فقد حقق في عام 2004 (1,316) ترليون دولار هونغ كونغ، فيما بعد من فترة الدراسة حقق تصاعد في الزيادة حتى استقر في عام 2018 عند (2,842) ترليون دولار هونغ كونغ، أذ جاء الناتج المحلي وفق موقع (TheGlobalEconomy.com) في عام 2018 بالمرتبة 38 من أصل 184 بلد، هذا يبين قوة الاقتصاد الذي يعتمد على التوجه نحو السوق الحر وتجارة الميناء المعفاة من الضريبة فضلاً عن كون اقتصاد هونغ كونغ من أكثر البلدان يتمتع بالحرية الاقتصادية، وكما في الشكل (٣):



الشكل (٣): الائتمان المحلي والادخار والناتج المحلي الاجمالي للفترة 2004-2018

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

المبحث الثالث التحلي القياسي

قبل تحليل البيانات عينة الدراسة لابد من التأكد من انها مستقرة، من خلال تحديد استقرارية المتغيرات قيد الدراسة بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة، اي انها خالية من المشاكل، كما لابد الاشارة الى ان بيانات المتغيرات كافة تم تحويلها الى ربع سنوي بالاعتماد على برنامج Eviews10 بسبب قلة المشاهدات التي عددها قبل التحويل 14 مشاهدة وبعد التحويل الى ربع

سنوي عددها 56 مشاهدة، وكانت متغيرات الدراسة، واستعمال طريقة الانحدار الذاتي المتعدد لكل بلد لمعرفة تأثير المتغيرات المستقلة على التابع وكما يأتي:

الجدول (٤): ترميز متغيرات الدراسة

اسم المتغير	رمز المتغير	نوع المتغير	البلد
الناتج المحلي الاجمالي	GDPIR	التابع	العراق
الادخار	SVIR	المستقل	
الائتمان المحلي	Cdiraq		
الناتج المحلي الاجمالي	GDPU	التابع	الولايات المتحدة الامريكية
الادخار	SVU	المستقل	
الائتمان المحلي	CRU		
الناتج المحلي الاجمالي	GDPH	التابع	هونغ كونغ
الائتمان المحلي	CRH	المستقل	
الادخار	SVH		

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الترميز في برنامج Eviews10.
 ١. استقراره السلاسل الزمنية لمتغيرات العراق: للأجل التأكد من استقراره السلسلة الزمنية للمتغيرات تم الاعتماد على اختبار جذر الوحدة، واجراء الاختبار لكل متغير على حدة، باستعمال الاختبار الاكثر دقة في التقدير والاكثر شيوعاً اختبار ديكي فولر الموسع، وكما في الجدول (٥):
 الجدول (٥): نتائج الإستقرارية

Variables	t-Statistic		Prob.*
	Test critical values	Augmented Dicky-Fuller tset statistic	
CDIRAQ	-2.605442	-3.019143	0.0031
GDPIRAQ	-2.605442	-3.771430	0.0003
SVIR	-2.608490	-3.141053	0.0022
عند مستوى معنوية (1%، 2%، 10%)			

اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10.
 تم اختبار النتائج أعلاه بالاعتماد على برنامج Eviews10 وفق اختبار (schwarz Info criterion) بتخلف (٢)، إذ لم يتحقق استقرار كافة المتغيرات عند المستوى، لان النتائج اظهرت T المحتسبة اكبر من T الحرجة لهذا لا يمكن رفض الفرضية العدم التي تدل على عدم استقرار السلسلة الزمنية سواء بقاطع او بقاطع واتجاه او بدونهم، مما قادنا الى اخذ الفرق الاول والذي كانت النتائج T المحتسبة اصغر من T الحرجة وبالتالي يمكن لنا رفض العدمي وقبول الفرضية البديلة الدالة على استقرار السلسلة الزمنية عند مستوى معنوية (1%، 5%، 10%) وبدون قاطع.

٢. تقدير الانحدار الذاتي المتعدد بقياس أثر الائتمان المحلي (cdiraq) والادخار (SVIR) في الناتج المحلي الاجمالي (GDPIRAQ) لمتغيرات العراق: عند اجراء اختبار الانحدار الذاتي المتعدد تم التوصل الى النتائج التالية:

$$GDPIRAQ = 3181264 + 0.625120 SVIR + 4.664096 DCDIRAQ$$

الجدول (٦): نتائج اختبار (t-Statistic) واختبار (Prob)

variable	t-Statistic	Prob
c	1.184715	0.2411
SVIR	2.119100	0.0385
DCDIRAQ	7.370495	0.0000

اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews10

R-squared=0.492777 (F-statistic) = 27.20251 Prob(F-statistic) = 0.000000

Adjusted R-squared = 0.474662

الاختبار الاقتصادي: اظهرت النتائج علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي مع الائتمان المحلي والادخار، إذ ان زيادة الادخار سوف يزيد من الاستثمارات والمشاريع التنموية وتقليل الاستهلاك والبطالة بالتالي سيزداد الناتج المحلي الاجمالي، فان زيادة الادخار بوحدة واحدة سيزداد الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.625120) ان القيمة التي يزداد بها الناتج المحلي ضعيفة هذا يعود الى ضعف الادخار في العراق نتيجة اسباب جما منها ضعف الثقافة المصرفية للأفراد وتخلف المصارف التجارية العراقية والتي تعتمد في ارباحها بشكل كامل على مزاد العملة ببيع وشراء الدولار والحصول على الفرق، كذلك اظهرت المعادلة اعلاه الى العلاقة الطردية بين الناتج المحلي الاجمالي والائتمان المحلي، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية اي ان زيادة الائتمان المحلي بوحدة واحدة سيساعد على زيادة الناتج المحلي الاجمالي ب (4.317856)، جاءت هذه القيمة مرتفعة قياساً بالادخار كون المصارف التجارية العراقية في معظمها تعود الى الحكومة وبالتالي تمتلك رؤوس اموال كبيرة تساعد على تقديم الائتمان بدون الحاجة الى الجمهور.

اختبار t-Statistic مع Prob: من خلال النتائج يتبين معنوية معلمة الادخار (SVIR) (2.119100) لان T المحتسبة اكبر من t الحرجة والتي قيمها (1.67، 1.2) على التوالي عند مستوى (5%، 10%)، كذلك Prob معنوية (3.8%) وهي اقل من (5%)، ومعنوية معلمة الائتمان المحلي لان T المحتسبة (7.370495) اكبر من t الحرجة والتي قيمتها عند 1% (2.390) وعند 5% (1.67) فضلا عن معنوية Prob (0.0000) الامر الذي يدل على معنوية المعامل المقدر احصائيا وبذلك يتم قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم.

اختبار معامل التحديد (R²) Coefficient of Determination: اظهرت النتائج الى ان هناك متغيرات اخرى لم تدخل بالنموذج، إذ ان نسبة أثر الائتمان المحلي والادخار على الناتج المحلي الاجمالي (49%) وهذا يعود الى ضعف مساهمة الائتمان المحلي والادخار في الناتج المحلي في العراق فالأخير يعتمد على متغيرات رئيسية كالنفط والزراعة والصناعة وبشكل النفط النسبة الاكبر في الناتج.

اختبار (F-statistic): تشير النتائج الى معنوية العلاقة المقدره، إذ ان F المحتسبة (27.20251) وهو أكبر من F الجدولية (5.18) عند مستوى معنوية (1%)

اختبار الارتباط الذاتي **Durbin-Watson stat**: اظهرت النتائج وجود ارتباط ذاتي موجب بسبب غياب بعض المتغيرات من الدراسة، اذ اظهرت قيمة Durbin-Watson (0.643038) وهي اقل من (1.3).

ثانياً. نتائج التطبيق القياسي لمشاهدات الولايات المتحدة:

١. استقرار السلاسل الزمنية: عند اجراء اختبار جذر الوحدة وبالاتماد على اختبار ديكي فولر الموسع اظهرت النتائج التالية:

الجدول (٧): نتائج الإستقرارية

Variables	t-Statistic		Prob.*
	Test critical values	Augmented Dicky-Fuller tset statistic	
CRU	-1.946549	-2.856804	0.0050
GDPU	-2.606163	-9.648848	0.0000
SVU	-1.613181	-1.992524	0.0451
عند مستوى معنوية (1%، 5%، 10%)			

اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews10.

من خلال النتائج بالاعتماد على برنامج eviews10 يتبين ان المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لم تحقق الاستقرار عند المستوى لان T المحتسبة اكبر T الحرجة وبالتالي رفض الفرض البديل وقبلو الفرض العدمي الدال على عدم استقراره السلسلة الزمنية وبالتالي تم اختبارها عند الفرق الاول، فتحققت الإستقرارية لهذه المتغيرات، اذ كانت النتائج T الحرجة اكبر من T المحتسبة وبالتالي لا يمكن رفض الفرضية البديلة الدالة على استقراره السلسلة الزمنية، كما تم اختبار النتائج اعلاه وفق (schwarz Info criterion) بتخلف (2) للاذخار وتخلف (6) للانتمان المحلي، اما النتائج المحلي الاجمالي لم يحقق الاستقرار عند المستوى ولا حتى الفرق الاول الا انه حقق الاستقرار عند الفرق الثاني فكانت النتائج T المحتسبة اصغر من t الحرجة بالتالي قبول الفرضية البديلة عند مستوى معنوية (1%، 5%، 10%) وبدون قاطع لكل المتغيرات.

٢. تقدير الانحدار الذاتي المتعدد بقياس أثر كل من الانتمان المحلي (CRU) والادخار (SVU) في الناتج المحلي الاجمالي (GDPU)

عند اجراء الاختبار الانحدار المتعدد تم التوصل الى النتائج التالية:

$$GDPU = 201.5049 + 0.348359DSVU + 1.400909 DCRU$$

الجدول (٨): نتائج اختبار (t-Statistic) واختبار (Prob)

Variable	t-Statistic	Prob
C	6.637298	0.0000
DCRU	5.301358	0.0000
DSVU	2.769301	0.0076

اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews10

R-squared=0.370761 (F-statistic) = 16.20357 Prob (F-statistic) = 0.000003

Adjusted R-squared= 0.347879

الاختبار الاقتصادي: من خلال النتائج يتبين ان العلاقة بين المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع علاقة الطردية، فزيادة الادخار سيساعد على تقديم الائتمان للمشاريع الانتاجية بالتالي سيزداد الناتج المحلي الاجمالي وتقليل الاستهلاك والبطالة، اذ ان زيادة الادخار بوحدة واحدة سيزداد الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.348359) على الرغم ان القيمة التي يزداد بها الناتج المحلي قليلة هذا يعود الى كبر الناتج المحلي الاجمالي في الولايات المتحدة وتنوع المصادر تكوينه مما جعل مساهمة الادخار بنسبة قليلة منه، واطهرت النتائج في المعادلة اعلاه الى العلاقة الطردية بين الناتج المحلي الاجمالي والائتمان المحلي، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية اي ان زيادة الائتمان المحلي بوحدة واحدة سيساعد على زيادة الناتج المحلي الاجمالي بـ (1.400909).

اختبار t-Statistic مع Prob: لغرض التأكد من معنوية التقديرات التي تم التوصل اليها، كان لا بد من اخضاع النموذج الى الاختبارات الاحصائية لتأكد من ذلك باستخدام اختبار t، إذ اظهرت النتائج ان قيمة t المحتسبة (5.301358، 2.769301) للائتمان والادخار على التوالي أكبر من قيمة t الحرجة لكافة المتغيرات عند مستوى معنوية:

$$1\% = 2.39$$

$$5\% = 1.65$$

$$10\% = 1.28$$

الامر الذي يدل على معنوية المعامل المقدرة احصائيا وبذلك يتم قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم

اختبار معامل التحديد (Coefficient of Determination (R²): يتبين من النتائج لمعامل التحديد الى ضعف التأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، اذ يفسر نحو 37% من اجمالي التغيرات في المتغير التابع تعود الى المتغيرات المستقلة، والباقي الى عوامل مؤثرة لم تدخل في النموذج

اختبار (F-statistic): ولأجل اختبار المعنوية الاجمالية للنموذج المقدر ككل حسب اختبار f، اذ ان القيمة المحتسبة البالغة 16.20357 أكبر من قيمة f الحرجة عند مستوى معنوية:

$$1\% = 3.95$$

$$5\% = 2.76$$

لذا نقبل فرضية البديله الدالة على معنوية النموذج المقدر.

اختبار الارتباط الذاتي Durbin-Watson stat: اظهرت النتائج وجود ارتباط ذاتي موجب نتيجة غياب متغيرات لم تدخل في الدراسة، اذ اظهر قيمة Durbin-Watson (0.323650) وهي اقل من (1.3).

ثالثا. التطبيق القياسي في هونغ كونغ:

١. **استقراره السلاسل الزمنية:** توصلنا الى النتائج ادناه بعد اجراء اختبار الإستقرارية للتأكد خلو السلاسل الزمنية من جذر الوحدة، وحسب اختبار ديكي فولار الموسع، كما في النتائج ادناه:

الجدول (٩): نتائج الاستقرارية

Variables	t-Statistic		Prob.*
	Test critical values	Augmented Dicky-Fuller tset statistic	
CRH	-2.912631	-3.389845	0.0153
GDPH	-2.912631	-3.231132	0.0231
SVH	-2.912631	-3.888693	0.0038
عند مستوى معنوية (1%، 5%، 10%)			

اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews10.

من خلال النتائج بالاعتماد على برنامج evIEWS10 يتبين ان المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لم يستقرا عند المستوى لان النتائج اظهرت T المحتسبة اكبر T الحرجة وبالتالي رفض الفرض البديل وقبول الفرض العدمي الدال على عدم استقراريه السلسلة الزمنية، في حين عند اجراء الاختبار الفرق الاول، تحققت الإستقرارية لهذه المتغيرات، إذ كانت النتائج T الحرجة اكبر من T المحتسبة وبالتالي لا يمكن رفض الفرضية البديلة الدالة على استقراريه السلسلة الزمنية، كما تم اختبار النتائج اعلاه وفق (schwarz Info criterion) بتخلف (٢) عند مستوى معنوية (1%)، (5%، 10%) عند القاطع.

٢. تقدير الانحدار الذاتي المتعدد بقياس أثر كل من الائتمان المحلي (CRH) والادخار (SVH) في الناتج المحلي الاجمالي (GDPH): عند اجراء الاختبار الانحدار المتعدد تم التوصل الى النتائج التالية:

$$GDPH = 22.20272 + 898.2256 SVH + 0.007227 CRH$$

الجدول (١٠): نتائج اختبار (t-Statistic) واختبار (Prob)

Variable	t-Statistic	Prob
C	10.16002	0.0000
CRH	0.452261	0.6528
SVH	6.837187	0.0000

اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews10.

$$R\text{-squared} = 0.454984 \quad (F\text{-statistic}) = 23.37466 \quad \text{Prob} (F\text{-statistic}) = 0.000003$$

$$\text{Adjusted R-squared} = 0.435519$$

الاختبار الاقتصادي: ان النتائج اعلاه تبين العلاقة الطردية بين المتغيرات التفسيرية (الادخار والائتمان المحلي والمتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي)، إذ ان زيادة الائتمان المحلي بوحدة واحدة مع ثبات المتغيرات الاخرى سيساعد على زيادة الناتج المحلي الاجمالي (0.007227) كذلك الحال مشابه عند زيادة الادخار بوحدة واحد وثبات المتغيرات الاخرى سيزداد الناتج المحلي بمقدار (898.2256)، هذا وان النتائج اظهرت عدم معنوية اختبار الائتمان المحلي.

اختبار t-Statistic مع Prob: لغرض التأكد من معنوية التقديرات التي تم التوصل إليها، لابد من اخضاع النموذج الى الاختبارات الاحصائية، باستخدام اختبار t، إذ اظهرت النتائج ان قيمة t المحسوبة للاذخار (6.837187) أكبر من قيمة t الحرجة عند مستوى معنوية:

$$1\% = 2.39$$

$$5\% = 1.65$$

$$10\% = 1.28$$

الامر الذي يدل على معنوية المعامل المقدرة احصائيا وبذلك يتم قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم، في حين النتائج لم تثبت معنوية الائتمان المحلي، كون قيمة T المحسوبة (0.452261) أصغر من T الجدولية عند مستوى المعنوية (1%، 5%، 10%) و أكد ذلك Prob والتي كانت أكبر من 5%.

اختبار معامل التحديد (R²) Coefficient of Determination: يتبين من النتائج لمعامل التحديد الى ضعف التأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، إذ يفسر نحو 45% من اجمالي التغيرات في المتغير التابع تعود الى المتغيرات المستقلة، والباقي الى عوامل مؤثرة لم تدخل في النموذج

اختبار (F-statistic): ولأجل اختبار المعنوية الاجمالية للنموذج المقدر ككل حسب اختبار f، إذ ان القيمة المحسوبة البالغة 23.37466 أكبر من قيمة f الحرجة عند مستوى معنوية:

$$1\% = 3.95$$

$$5\% = 2.76$$

لذا نقبل فرضية البديلة الدالة على معنوية النموذج المقدر.

اختبار الارتباط الذاتي Durbin-Watson stat: اظهرت النتائج وجود ارتباط ذاتي موجب يعود السبب في ذلك الى غياب المتغيرات اخرى لم تدخل في النموذج، فقيمة Durbin-Watson (0.562220) وهي اقل من (1.3).

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

١. ان الائتمان المحلي والادخار في العراق على الرغم من انها اتخذت مسار متزايد الا انها ضعيفة التأثير في الناتج المحلي الاجمالي وهذا بسبب ما يعانيه العراق من مشاكل في القطاع المصرفي وحتى ضعف الثقافة المصرفية لدى الافراد، اما الناتج المحلي الاجمالي فقد تكون من قطاع النفط وبشكل كبير والصناعة والزراعة بمساهمة اقل.
٢. في الولايات المتحدة لعب الائتمان المحلي والادخار دور كبير في الاقتصاد الامريكي، إذ احتلت الولايات المتحدة المرتبة الثانية من حيث مساهمة الائتمان المحلي في الناتج المحلي الاجمالي الا ان الجانب القياسي اظهر تأثير الائتمان المحلي والادخار بنسبة 47% على الناتج المحلي الاجمالي، نتيجة مساهمات قطاعات كثيرة في الناتج المحلي الاجمالي الذي احتل المرتبة الاولى على دول العالم كأكبر ناتج محلي اجمالي.
٣. اما هونغ كونغ فقد احتل الائتمان المحلي المرتبة الاولى من حيث كبر مساهمة الائتمان المحلي في الناتج المحلي الاجمالي، واثبت الجانب القياسي عدم معنوية قياس أثر الائتمان المحلي في الناتج

المحلي الاجمالي، نتيجة بلوغ الائتمان المحلي قيم فاقت الناتج المحلي الاجمالي، في حين اظهر الجانب القياسي معنوية قياس أثر الادخار على الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 45%.
 ٤. ان الوضع الاقتصادي المتطور وتوفر القوانين المساعدة لهذا التطور جعلت من هونغ كونغ مكان جاذب للشركات العالمية التي ساعدت على دعم القطاع الخاص وبالتالي جعلت من هونغ كونغ تحتل المرتبة الاولى عالمياً من حيث أكبر مساهمة للائتمان المحلي في الناتج المحلي الاجمالي.
ثانياً. التوصيات:

١. توفر القوانين والانظمة والمصرفية فضلا عن توجه المصارف التجارية نحو تشجيع الافراد على التعامل المصرفي وزيادة الثقافة المصرفية لهم فضلا عن رفع من معدلات الفائدة على الایداع التي تساعد على زيادة الادخار وبالتالي الائتمان المحلي في العراق، كما يتوجب على القائمين على الاقتصاد العراقي تنويع مصادر الناتج المحلي الاجمالي وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي الذي يتأثر بعوامل ومرتكزات خارجية لا يتم التحكم بها من داخل البلد.
٢. يجب على واضعوا السياسة الاقتصادية في الولايات المتحدة استثمار الثقافة المصرفية المتوفرة واستغلال حجم الادخار الذي بلغ مستويات كبيرة جدا في زيادة الائتمان المحلي وبالتالي زيادة الناتج المحلي الاجمالي.
٣. يجب على القائمين في الاقتصاد هونغ كونغ استثمار العوامل المتاحة لهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي، سواء من خلال توجيه الائتمان المحلي نحو استثمارات تزيد من الناتج المحلي الاجمالي وجعله بقيم أكبر مما هو متوفر لاسيما وان هونغ كونغ تحتل المرتبة 44 من حيث كبر الناتج المحلي الاجمالي.
٤. يكون حذر من قبل واضعوا السياسة الاقتصادية في هونغ كونغ ان الاعتماد بشكل مفرط الشركات الاجنبية وبأعداد كبيرة على حساب الشركات المحلية من الممكن ان يدفع بهروب رأس المال الى الخارج في حال ان حصل أي مشكلة سياسية او اقتصادية تؤثر على امن البلد لان راس المال جبان، اي ان في حال تغير الشركات الاجنبية من وجهتها الى بلد اخر سيكون هناك عواقب كبيرة في الاقتصاد هونغ كونغ.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

١. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٠، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.
٢. ابراهيم محمد علي الجز اروي، نادية شاكر النعيمي، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٠.
٣. مازن عيسى الشيخ ارضي، ورسالن عبد الزهرة صايف، مسار الائتمان المحلي وأثره في المتغيرات الكلية في الاقتصاد العراقي، الغري للاقتصاد والعلوم الإدارية، الإصدار ١٨، ٢٠١٨.
٤. الحسنوي: كريم مهدي، مبادئ علم الاقتصاد، بغداد، المكتبة القانونية، ٢٠٠٧.
٥. سامولسون، ونوردهاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.
٦. علي، عبد المنعم السيد، مدخل علم الاقتصاد، مبادئ علم الاقتصاد، الجزء الثاني.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Isaac Tandoh. Victor Tandoh, Dynamics of Savings Culture in Gahna, South American Journal of Management Volume 1, Issue 2, 2015.
2. Claudio Borio, Robert Mc Cauley and others, Global credit and domestic credit. boom, BIS quarterly report 4, September, 2011.
3. Maitah, Mansoor, Zeda, Khalid and Galalh, Abudeltf the Utilizing of Financial Analysis in Credit Decisions in Palestinian Commercial Banks, Journal of Moneys, Investmenst and Banking 2012.
4. Alina-Petronela HALLER, Concepts of Economic Growth and Development. Challenges of Crisis and of Knowledge, Economy Transdisciplinary Cognition, Vol. 15, Issue 1/2012, 66-70.
5. Mladen M. Ivic. Economic Growth and Development, (JPMNT) Journal of Process Management-New Technologies, International Vol. 3, No.1, 2015, p55-56
6. Usman. Abu Nurudeen, Abdullahi, Government Expenditure and Economic Growth in Nigeria, Business and Economics Journal, Volume: BEJ-41,1970-2008: A Disaggregated Analysis Department of Economics, University of Abuja, PMB 117Nigeria,2010.
7. Vasudeven, Hari, Introductory Macroeconomics, National Council of Educational Reaserach and Training, 2007.
8. George Friedman, THE NEXT 100 YEARS, Published in the United States by Doubleday, an imprint of The Doubleday Publishing Group, a division of Random House, Inc., New York., 2009. <http://www.doubleday.com/>